

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي والممثل الدائم للصين لدى مؤتمر نزع السلاح إلى
الأمين العام للمؤتمر يحيلان بها نص تقرير المؤتمر الدوري المعني
بـ "ضمان الأمن في الفضاء: منع حدوث تسلح في الفضاء الخارجي"،
الذي عقد في ٢١ و٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ في جنيف

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه تقرير المؤتمر الدولي المعني بـ "ضمان الأمن في الفضاء: منع حدوث سباق
تسلح في الفضاء الخارجي".

وقد عقد هذا المؤتمر في ٢١ و٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ واستضافته بصورة مشتركة حكومة جمهورية الصين
الشعبية وحكومة الاتحاد الروسي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومركز سيمونز لبحوث نزع السلاح
وعدم الانتشار.

ونكونان مُمتنين إذا أمكن إصدار هذه الرسالة هي والتقرير كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح،
وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والدول المشاركة في أعماله بصفة مراقب.

ليونيد سكوتنيكوف
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى
مؤتمر نزع السلاح

(توقيع:)

هيو إكسياودي
السفير لشؤون نزع السلاح
رئيس وفد جمهورية الصين الشعبية لدى
مؤتمر نزع السلاح

(توقيع:)

ضمان الأمن في الفضاء: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

جنيف، ٢١-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥

تقرير المؤتمر

قام بتنظيمه بصورة مشتركة:

حكومة جمهورية الصين الشعبية

حكومة الاتحاد الروسي

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مركز سيمونز لبحوث نزع السلاح وعدم الانتشار

مقدمة

تؤدي التكنولوجيات المرتكزة على الفضاء دوراً هاماً بدرجة متزايدة في الحفاظ على الهياكل الأساسية الوطنية والدولية وتطويرها. ومع ظهور فوائد التطبيق الواسع النطاق للتكنولوجيا السلمية المتعلقة بالفضاء الخارجي، تبرز الحاجة الماسة إلى أن يفهم المجتمع الدولي الأنشطة المضطلع بها في الفضاء الخارجي ويبلغ بها وينظمها بصورة تعاونية. وإن الأخطار المحتملة مثل نشر التكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج، والتحوّل من عسكرية الفضاء إلى تسليح الفضاء، والمشكلة المتنامية المتمثلة في الحطام الفضائي هي جميعاً أخطار تهدد بتقويض الأمن في الفضاء الخارجي كما تفوض إمكانيات استخدام البشرية ككل له في الأغراض السلمية.

ويوجد لأكثر من ١٣٠ دولة مصالح في هذا الصدد إما بوصفها دولاً ترتاد الفضاء أو بوصفها تستفيد بصورة غير مباشرة من استعمال السواتل (التوابع الاصطناعية) التجارية. ويوجد توافق آراء دولي على المبدأ العام القائل بـ`أهمية وإلحاح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي`، على النحو الذي تبين من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة منتظمة، دون أي صوت سلب، لعدد من القرارات منذ عام ١٩٩٠. بيد أنه يوجد افتقار لإجراءات سياسية ودبلوماسية في هذا الصدد، في حين أن الأطر القائمة مثل معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ واتفاق القمر لعام ١٩٧٩ غير كافية لمواجهة التحديات التي نتوقعها الآن.

ولا بد من فهم القيود السياسية والقانونية والتقنية وتقييم السبل المتاحة لإحراز تقدم وذلك لبناء نظام دولي له القدرة على تناول القضايا المتعلقة بأمن الفضاء تناوياً فعالاً وشاملاً. وهذه الحاجة الملحة إلى البحوث والاتصالات هي التي قام في ضوءها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بعقد سلسلة من المؤتمرات.

وقد عُقد المؤتمر المعني بـ`ضمان الأمن في الفضاء: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي` في ٢١-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ واستضافته بصورة مشتركة حكومتا جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومركز سيمونز لبحوث نزع السلاح وعدم الانتشار. وقامت بدعم المؤتمر مالياً حكومة جمهورية الصين الشعبية ومؤسسة سيمونز.

واشترك في هذا المؤتمر ممثلون للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والدول المشتركة فيه بصفة مراقب وخبراء وباحثون من الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وبلدان أخرى، بلغ مجموعهم أكثر من ١٠٠ شخص.

الجلسة الأولى: العصر الفضائي الجديد: الأسلحة والتطورات والتحديات التي تواجه أمن الفضاء

أتاحت الجلسة الأولى إلقاء نظرات فاحصة على الاتجاهات الحالية في تطور تكنولوجيا الفضاء وكيف تؤثر هذه الاتجاهات في كل من التعاون الدولي والأمن الفضائي. وينبغي أن يكون التعاون الدولي هو أعلى أولوية للمجتمع الدولي في الوقت الحاضر. وسيتطلب القرن الحادي والعشرون من المجتمع الدولي إجراء بحوث منهجية بمساعدة من التكنولوجيات المرتكزة على الفضاء. ويتمثل أحد سبل التعاون في العمل نحو إنشاء وكالة دولية للفضاء الخارجي والقيام على نحو تعاوني بإجراء مشاريع بحثية في مجال الفضاء الخارجي تكون كبيرة الحجم وكثيفة الموارد وذلك في إطار الأمم المتحدة.

والأمثلة على التكاليف والأضرار المرتبطة بوجود بيئة للأنشطة الفضائية منظمّة تنظيمًا سيئاً تتضح في تحليل "التغيّرات النوعية" في الأوضاع القائمة في الفضاء القريب. فالكُم المتزايد من الأجسام التي تُطلق لأغراض عسكرية - مثل السواتل (التوابع الاصطناعية) الصغيرة والأصول الجديدة البالغة الصغر - يهدد بتلويث المدارات الفضائية القريبة تلويثاً مفرطاً ويؤدي إلى تخفيض الرؤية. ومن شأن استحداث ونشر منظومات ضاربة صغيرة الحجم ورخيصة، قادرة على إيجاد جيوب صغيرة من الحطام المداري مما يحرم الأطراف الأخرى من الوصول إلى الفضاء، أن يؤدي إلى سباق تسلح جديد، إذا لم يُرصد هذا الأمر. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى جعل الأنشطة الفضائية أكثر تكلفة بتطلّبه توفير حماية معززة للسواتل. وأعرب عن القلق بشأن انتشار "النفايات التقنية" في الفضاء والمشكلة التي يطرحها الحطام الفضائي. ويتعين على المجتمع الدولي، من أجل تناول هذه المسائل تناولاً مفيداً، أن يستحدث نظاماً قانونياً يقوم على مبادرات مثل الإعلان الصادر عن الاتحاد الروسي بعدم المبادأة بوضع أسلحة في الفضاء والمقترح الصيني - الروسي المشترك المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح (CD 1679) بإمكانية عقد اتفاق قانوني دولي في المستقبل.

وكانت آثار الحطام المداري على الأمن الفضائي والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء في هذا الصدد موضع تركيز رئيسي في المؤتمر. فالحطام يهدد بالخط من نوعية البيئة الفضائية المشهة بالفعل ويمكن أن يجعل الفضاء غير صالح للأنشطة الإنسانية. ويُنظر إلى مقدار الحطام القائم على أنه يتجاوز بكثير المقدار المحدد حالياً من جانب الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء "ناسا" (NASA) (١٣ ٠٠٠ قطعة كبيرة)، ولا سيما المدار الأرضي المنخفض وهو المدار الأشد استخداماً. وستتصادم أجزاء الحطام بعضها مع بعض بصورة دورية مما يؤدي إلى إيجاد مزيد من المخلفات التي تشكل بصورة فعلية غلافاً فتاكاً حول الأرض، على الرغم من التسليم على نطاق واسع بخطور الحطام المداري. وقد أكد "الدوورث" على أن هذه المشكلة لم تزل اهتماماً كافياً. ويُنظر إلى جهود من قبيل المقترح الرامي إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن التعامل مع الحطام الفضائي في الأمم المتحدة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على أنها جهود حيوية. وقد حذر الدوورث كذلك من وضع أسلحة غير هجومية حول السواتل أو أسلحة غير منشئة لحطام - نظراً إلى أن هذه الأسلحة نفسها يمكن أن تستهدفها أطراف تستعمل أسلحة منخفضة التكلفة

وبسيطة التكنولوجيا تخلف حيزات من الحطام وتدمر الأسلحة الأخرى الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. وينبغي أن يهدف نظام قانوني دولي إلى حظر وضع أي سلاح في الفضاء.

وقامت لورا غريغو، من اتحاد العلماء المهتمين، بعرض الاستنتاجات المتوصل إليها من دراسة بحثت الحقائق التقنية للمشاريع الفضائية الجديدة الأربعة التي اقترحتها المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة. وينشد أحد هذه المشاريع استعمال الأصول الموضوعة في الفضاء لمهاجمة أهداف أرضية، بيد أن هذا المشروع سيجد أن من الصعب الحصول على دعم نظراً إلى أنه يتنافس مع بدائل مرتكزة على الأرض وأقل تكلفة بكثير. وأما المشروع الثاني، الذي يشمل دفاعات مضادة للقذائف التسيارية موضوعة في الفضاء، فيتطلب وضع مجموعة كبيرة جداً من الأصول في الفضاء لكي يكون فعالاً. ووفقاً لما ذكرته غريغو، فإن هذه المجموعات هي بحكم طبيعتها عرضة للهجوم، لأن كامل المنظومة يمكن أن ينهار متى نجح الهجوم على نقطة واحدة فيه. ويسعى مشروع ثالث إلى استخدام الأسلحة المرتكزة على الفضاء في الدفاع عن السواتل ضد الهجمات. بيد أن هذا المشروع الثالث يعاني، كما أشارت إلى ذلك غريغو، من نفس العيب الذي يعترض المشروع الثاني. ولذلك فقد يثبت أن جعل السواتل أكثر متانة هو خيار أكثر موثوقية. ووفقاً للدراسة المذكورة، فإن الميزة الوحيدة التي يمكن العثور عليها في وضع أسلحة في الفضاء هي الهجوم على سواتل أخرى. ويُتنبأ بأن يكون وضع الأسلحة المضادة للسواتل من بين أولى الخطوات الرامية إلى وضع أسلحة في الفضاء. واحتتمت "غريغو" عرضها بإيراد ملاحظة مفادها أن البلدان التي لديها أفضل قدرة على القيام بذلك هي أيضاً التي لديها أكبر مصلحة في ضمان استعمال الفضاء بصورة آمنة.

وخلال المناقشات التي تلت ذلك، أعرب عن التأييد القوي لأعمال هذا المؤتمر ولبدء مناهضة وضع أي أسلحة في الفضاء الخارجي وبدء العمل في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاق دولي متعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك إنشاء لجنة مخصصة لكي تعمل بلا حدود بشأن أي قضية تتعلق بأمن الفضاء الخارجي. وأعيد تأكيد الدور المحوري لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لإجراء مناقشات بشأن هذه القضية، وأشار إلى أن ورقة العمل CD/1679 المقترحة من الصين والاتحاد الروسي ينبغي أن تكون الأساس الذي تقوم عليه أي مناقشات فنية.

وقد استثارت مشكلة الحطام الفضائي ردود فعل مختلفة من المشاركين. فمن ناحية، قيل إنه توجد حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث التي يُعدها خبراء بشأن هذه القضية ونشر هذه الدراسات، بينما جرى الإعراب من الناحية الأخرى عن شكوك بشأن مدى جدية هذه المسألة، مصحوبة بطلبات لتقديم أدلة كمية على الحوادث التي يتسبب فيها هذا الحطام.

الجلسة الثانية: مدى أهمية وإلحاح مسألة منع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه

يُنظر إلى آثار وضع أسلحة في الفضاء على النظام الدولي الراهن وعلى الأنشطة البشرية المرتكزة على الفضاء على أنها آثار ضارة. ولما كان يُقصد بالمنظومات الفضائية أن تعمل بصورة مستقلة ذاتياً، فإن أي خلل تقني يمكن أن يوقع ضرراً خطيراً بالأداء المعتاد للأنشطة البشرية - وفي الحالات التي تنطوي فيها هذه المنظومات على أسلحة فضائية، فقد تخرج الحالة عن السيطرة وتؤدي إلى حدوث نتائج لا يمكن ردها تلحق بالجنس البشري. وفضلاً عن مشكلة الركام فإنه يحدث، أثناء وضع أسلحة في الفضاء، أن تحد مجموعات سفن الفضاء المدارية من

إمكانية وصول آخرين إلى المدار، مما يشكل تحدياً لطبيعة الفضاء باعتباره مورداً طبيعياً غير محدود من أجل البشرية قاطبة. وقد اقترح أن تناقش الأمم المتحدة مسألة الولاية في الفضاء، على أن تأخذ في الحسبان مصالح البلدان النامية. كذلك فإن أثر وضع أسلحة في الفضاء على الوضع الاستراتيجي الدولي القائم يمكن أيضاً أن يكون مزعزجاً للاستقرار. فحيثما قام أي بلد بوزع أسلحة في الفضاء، ستكون لذلك آثار استراتيجية، بالنظر إلى أن هذه الميزة الأحادية يمكن أن تستحث تدابير انتقامية من جانب أطراف أخرى. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تنافس على التسلح في الفضاء الخارجي وإلى انتشار أسلحة أخرى، سواء كانت نووية أو أسلحة دمار شامل أخرى. وهذا يمكن أن يقوّض الجهود القائمة المتعلقة بضبط التسلح ونزع السلاح كما يمكن، حسبما يخشى البعض، أن يعود بالنظام الدولي إلى حقبة الحرب الباردة.

ويمكن اعتبار العلم والتكنولوجيا "سلاحاً ذا حدين"، وخاصة بالنظر إلى الثغرات الراهنة في النظم الدولية القائمة. فبسبب المفاهيم العسكرية الجديدة الناشئة وظهور نظريات مثل "السيطرة على الفضاء" و"احتلال الفضاء" فضلاً عن جهود البحث والتطوير بشأن برامج أسلحة فضائية، فإن الضرر سيلحق بالفوائد المتنامية التي تجنيها المجتمعات على نطاق العالم من التكنولوجيات الفضائية. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من المعاهدات فيما يتعلق بأمن الفضاء، ولكنها تشترك معاً في الثغرات الأربع التالية: فهي تتعلق على سبيل الحصر بمنع تجربة ووزع واستعمال أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي؛ وهي تهمل مسألة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً من الأرض في اتجاه الفضاء؛ وهي لا تسد الفجوة الناشئة عن انتهاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ كما أنها تفتقر إلى حكم يتعلق بالعالمية.

وقد ظلت سياسات الولايات المتحدة بشأن الأمن الفضائي تدخل ضمن بؤرة الجدل الدولي في كثير من المجالات. وقدم "جيفري لويس" من جامعة ميريلاند تقييمه لمدى جدية الالتزام الأمريكي المتصور باستحداث أسلحة فضائية. فضمن الطائفتين الواسعتين للسياسات الرسمية للولايات المتحدة - أي مشروع السيطرة الفضائية وهو مشروع دفاعي يشمل المراقبة وحرمان الآخرين من إمكانية الوصول إلى الفضاء والسواتل الدفاعية، ومشروع القوة الفضائية الذي يتسم بطبيعة أكثر هجومية - وجد لويس أن هذا المشروع الأخير ما زالت تعرقله محدودية التمويل والافتقار إلى التزام من جانب وزارة الدفاع فضلاً عن الكونغرس. أما المشاريع التي من قبيل المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية والمرتكزة على الفضاء فهي، على عكس الاهتمام الدولي الذي حظيت به كثيراً عن جدارة، فإما أنها لا تحصل على الدعم الضروري أو أن وزارة الدفاع لا تدفعها إلى الأمام بسبب خشيتها من المعارضة العامة المحتملة. وعدّد لويس عدة مشاريع أخرى مثيرة للجدل، مثل نظام هجومي مضاد للرسائل ومنصة فضائية لاختبار الأسلحة المضادة للسواتل، فخلص إلى أنه إما أنه يجري إلغاء هذه المشاريع أو تأجيلها أو أنها قد جاءت نتيجة لمسعى ناتج عن إحساس غريب ذاتي محض لدى أفراد معينين داخل النظام الدفاعي. وبدلاً من ذلك، يشير لويس إلى أن البرامج المتجذّرة بشكل أعمق في الميزانية، مثل المبالغ الكبيرة المكرسة لبناء القدرات في مجال أجهزة استشعار المراقبة الفضائية ذات القدرات الكاملة المضادة للسواتل، ستكون هي المؤشرات النهائية لسياسة الولايات المتحدة بشأن تسليح الفضاء الخارجي. ودرجة الإلحاح التي تعلق على هذه المسألة تقاس بالسنوات وليس بالشهور.

وبحث "ديفيد رايت" من اتحاد العلماء المهتمين السبب الدافع وراء اهتمام الولايات المتحدة بالأسلحة المضادة للسواتل والأسلحة الفضائية، وأعرب عن أمله في الجهود الدبلوماسية بالنظر إلى أن وضع أسلحة في الفضاء لا يشكل، وفقاً لما يرى، ضماناً ضد تعرض السواتل للهجوم. ومن رأيي رايت أنه لا أساس للباحث الأكثر مناقشة لتسليح الفضاء من جانب الولايات المتحدة، ألا وهو حماية الأصول الفضائية المعرضة للخطر والتابعة للولايات المتحدة. فلا يوجد دليل على أن هذه الأصول عرضة لسيناريو استهدافها بهجوم توهيني فضائي "من نوع بيرل هاربر"، وقال وهو يشير إلى كلمة "غريغو" إن الأسلحة المضادة للسواتل والأسلحة الفضائية الأخرى لا هي الرد الفعال على هذه الاحتمالات ولا هي الحل الوحيد للحد منها. والقوة الدافعة الحقيقية وراء الضغط من أجل تسليح الفضاء تكمن في نية ضمان التفوق الفضائي للولايات المتحدة عن طريق إيجاد قدرات الأسلحة المضادة للسواتل والوسائل الدفاعية المعارضة للقذائف والمرتكزة على الفضاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، يؤكد "رايت" أن وزع أسلحة مضادة للسواتل أو أسلحة فضائية هو أولاً لا يُترجم بميزة دائمة بالنظر إلى أن احتكار هذه الأسلحة لن يظل قائماً. كما لا ينبغي أن تكون هذه الرغبة هي القوة الدافعة للسياسة الوطنية، ولا ينبغي أن تشعر البلدان الأخرى بأنها مضطرة إلى أن تحذو حذوها. وتوجد فرصة متاحة أمام الجهود الدبلوماسية، ولا سيما لدى الدول التي تقوم بارتداد الفضاء، لكي تطمئن كل منها الأخرى على نواياها السلمية، وخاصة عن طريق إصدار إعلانات أحادية بعدم المبادأة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، مثل الإعلان الصادر عن الاتحاد الروسي.

وعقب تقديم العروض، تبادل المشاركون الآراء بشأن ما يلي:

- ما الذي ينبغي أن يكون عليه رد الدول على حالة يقوم فيها أحد البلدان بالمبادأة بوضع أسلحة في الفضاء؟
- الجانب المتعلق بالتحقق من معاهدة بشأن وقف حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.
- مفهوم الردع بالإشارة إلى الأمن في الفضاء الخارجي.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، اقترح البعض أن تتمهّل الدول وأن تمنع النظر في رد فعلها. فبالنظر إلى تعقيد المسائل الفضائية، يجب الحكم على السمات المحددة لكل سيناريو في ظل التحلي بالصبر والحذر وبالتنسيق فيما بينها. وأعرب عن رأي مفاده أن الولايات المتحدة ما زالت بعيدة عن القدرة على وضع أسلحة في الفضاء وأن القيام بأنشطة معينة إنما يُقصد به بالأحرى تحقيق أغراض ترهيبية. وأكدت أصوات أخرى أهمية حظر وضع أسلحة في الفضاء كمسألة مبدأ. بيد أنه إذا حدث ذلك، ينبغي القيام بجهود دولية في الحال لرد عملية وضع أسلحة في الفضاء.

وأكد بعض المشاركين على أن أمن الفضاء الخارجي ينطوي على كثير من أوجه عدم التيقن وعلى أوضاع "هلامية"، مثل تجارب الطيران التي يمكن في بعض الظروف أن تشير إلى القيام بتجربة أسلحة فضائية. وهذا ينطبق أيضاً على الوسائل المستحدثة للتحقق من الامتثال لاتفاق محتمل لوقف حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بالنظر إلى أن سواتل التفتيش يمكن أن تكون لديها أيضاً قدرات أسلحة مضادة للسواتل. ومن ثم شجع المشاركون المجتمع الدولي على التفكير في الأمر بصورة مرنة غير متشددة. وفي معرض المقارنة مع معاهدة الحظر

الشامل للتجارب، أعربوا عن الأمل في أن لا تؤدي الصعوبات التقنية الكامنة في التحقق إلى عرقلة الجهود الرامية إلى بناء نظام قانوني دولي لضمان الأمن الفضائي. وجرى أيضاً تناول عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح، وهو أمر واضح، على التحرك إلى الأمام وتحقيق تقدم جوهري بشأن عقد اتفاق لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. بيد أن مشاركين كثيرين قد ظلوا يؤكدون الدور المحوري لمؤتمر نزع السلاح ويجذبون إصدار إعلانات انفرادية وكذلك بذل جهود دبلوماسية جماعية من جانب جميع الدول.

وعندما طُرح مفهوم الردع النووي في المناقشة فيما يتصل بإمكانية انطباقه على الفضاء الخارجي، شدد بقوة على أنه لا يوجد أي أساس لإجراء هذه المقارنة. ففي حين يُقصد بالردع النووي منع حدوث هجمات نووية فيما بين دول حائزة لأسلحة نووية، فإن البلد الوحيد الذي له القدرة على تنفيذ هجوم من هذا القبيل في الفضاء الخارجي أو منه أو داخل هذا الفضاء هو الولايات المتحدة. ويبدو من غير المحتمل إلى أبعد حد أن تتصور الولايات المتحدة حدوث مثل هذا الهجوم فتسعى إلى القيام بأول وزع لهذا النوع من الأسلحة في الفضاء، لأن مثل هذا النهج سيحمل دولاً أخرى على وزع أسلحة في الفضاء مما يمكن أن يطلق سباقاً للتسلح في الفضاء الخارجي.

وأُلفت المناقشات أيضاً نظرة ثاقبة أبعد على مفهومي `عسكرة` و`تسليح` الفضاء الخارجي. وبينما ظل الفضاء الخارجي يُستخدم للمراقبة وجمع المعلومات للأغراض العسكرية، أعرب أحد المشاركين عن رأي مفاده أن مصطلح `العسكرة` لا ينبغي أخذه كقضية مسلم بها، لأنه يشير أيضاً إلى حالة من المواجهة وينبغي تطبيقه بحذر أكبر فيما يتعلق بالفضاء الخارجي.

الجلسة الثالثة: عناصر الصكوك السياسية أو القانونية أو التشريعية الوطنية/المتعددة الأطراف لتنظيم التسلح في الفضاء

بدلاً من الانقسام في الرأي بين مدرستي الفكر السائدتين، اللتين تؤيد إحداها حظر أي أسلحة في الفضاء الخارجي بينما تؤيد الأخرى حظر الأسلحة الهجومية، اقترح نهج يهدف إلى إقامة `نظام أمني تعاوني عالمي شامل`. وتكمن في صلب المعاهدة المقترحة بشأن الأمن المشترك/التعاوني في الفضاء الخارجي الأحكام المتعلقة `بالإنسانية` و`الاستخدامات السلمية` للفضاء، كما هو منصوص عليها في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ وكما سلمت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة (في وقت مبكر يرجع إلى القرار ١١٤٨ المعتمد في عام ١٩٥٧) بتوافق الآراء من الدول العظمى آنذاك، ومفهوم `الأمن المشترك` الذي يشير إلى تحقيق الأمن عن طريق التعاون. وكما توضح البحوث المضطلع بها، فيشمل هذه الأحكام والقواعد، فإن الجهد الرامي إلى ضمان الأمن الفضائي يمكن أن يكمل النظم الأخرى المتعلقة بضبط التسلح ونزع السلاح وأن يُبعد التصورات الأمنية عن مبدأ `التدمير المتبادل المؤكد` (الأمن عن طريق الردع) إلى `الأمن المتبادل المؤكد`.

وبالنظر إلى القبول بالاستخدامات العسكرية السلبية للفضاء الخارجي بحكم الواقع (مثلاً سواتل الاستطلاع)، جرى التأكيد على أهمية الأحكام المتعلقة بالاستخدامات السلمية للفضاء. وقُدّم مقترح من ثلاث خطوات لإضفاء الطابع الرسمي والوضع القانوني على مبدأ الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. أولاً، ينبغي أن تصوت الجمعية العامة على قرار يعيد تأكيد هذا المبدأ؛ ثانياً، ينبغي أن تطلب الجمعية العامة إلى محكمة العدل

الدولية تقديم تعريف ذي حجية للشرط المتعلق بالاستخدامات السلمية؛ ثالثاً، ينبغي عقد اجتماعات خبراء في الجمعية العامة لمناقشة مسألة فتح باب المفاوضات بشأن عقد معاهدة لتحقيق الأمن المشترك/التعاوني في الفضاء الخارجي.

وعرضت "سارا إيستابروكس"، من المشروع الكندي لتحويل السيوف إلى محاريث، دراسة استقصائية للتطورات والاتجاهات الجديدة في الأنشطة المتصلة بالأمن الفضائي في عام ٢٠٠٤. ويعرّف مصطلح "الأمن الفضائي" بمعناه المستخدم على نطاق واسع، على أنه "الوصول المأمون والمستدام إلى الفضاء واستخدام هذا الفضاء" و"عدم وجود أي تهديدات يكون مصدرها الفضاء". وعلى وجه الإجمال، خلصت الدراسة الاستقصائية إلى أن إمكانية الوصول إلى الفضاء للأغراض المدنية والتجارية في تزايد؛ وأن الترابط العسكري التجاري في تزايد شأنه شأن اعتماد العمليات العسكرية الأرضية على الأصول الموجودة في الفضاء؛ وأن الولايات المتحدة ما زالت لها الهيمنة في مجال استخدام الأصول الموضوعة في الفضاء لأغراض عسكرية وفي تطوير حماية الأصول الفضائية وقدرات الإنكار؛ وما زال يوجد مأزق في المناقشات الدولية المتعلقة بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وذكرت "إيستابروكس" أن مسألة تسليح الفضاء لا يمكن تناولها بمعزل عن الأنشطة الأخرى المضطلع بها في الفضاء بحكم تشابكها. وهكذا يلزم تصحيح تقسيم العمل القائم حالياً داخل الحفل المتعدد الأطراف (أي الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ومؤتمر نزع السلاح، والاتحاد الدولي للاتصالات).

وبُحثت الحلول الممكنة للمأزق القائم في المناقشات الدولية بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والذي هيمن على المناقشات منذ أواسط التسعينات. وبالنظر إلى التعقيد الذي ينطوي عليه تحديد طبيعة منظومات الأسلحة الفضائية والتصرفات المرتبطة بها، يكون الحل هو تطبيق قواعد قانونية مختلفة على الأوضاع المختلفة. ويمكن تنفيذ تدابير حظرية وتقييدية ومبيحة سواء كانت المنظومة المعنية أو التصرف المعني يشبهان سلاحاً فضائياً أو كانا ببساطة قوة ضارة ضد أجسام فضائية أخرى. وتوجد طريقتان لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه التدابير بإدراجها في صك قانوني هما: النهج الشامل والنهج الجزئي. وفي حين أن من المرغوب فيه حظر جميع الأسلحة الفضائية حظراً شاملاً، ابتداءً مما يتعلق بها من بحث وتطوير إلى وزعها واستعمالها، فإن هذا لا يشكل أرضية واقعية مشتركة بين البلدان للخروج من المأزق الراهن ودفع المفاوضات إلى الأمام. أما نهج الحظر الجزئي للتصرفات في هذا الشأن - أي حظر وزع الأسلحة واستعمال القوة في الفضاء - فيمكن أن يكون أكثر واقعية.

وأما "نانسي غالاجر" من جامعة ميريلاند، فبعد أن أشارت على المشاركين بأن تكون نظرتهم عريضة وشاملة عند بحث الأمن الفضائي، فإنها تناولت مجموعة متنوعة من العناصر التي تكيّف التحول الظاهر في العقيدة العسكرية للولايات المتحدة. فمبادرة الولايات المتحدة المتعلقة بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك وللمعايير ضد تسليح الفضاء قد جاءت في سياق التفكير المميز للحرب الباردة بشأن التوازن الاستراتيجي وفي وقت كانت فيه العلوم والتكنولوجيات الفضائية ما زالت في طفولتها. والعقيدة العسكرية المتبعة اليوم في ظل إدارة بوش تدعو إلى "المنع القسري". وقد ظهرت هذه العقيدة في ضوء خلفية تتمثل في زيادة تفوق القدرات الفضائية للولايات المتحدة، والاستعمال الأوسع نطاقاً للأصول الموجودة في الفضاء، وتطوير صناعة فضائية تجارية. وهذه العناصر،

إذا أخذت معاً، تتيح حوافز أكبر لضمان الهيمنة الفضائية والدفاع عن المصالح الذاتية القومية. بيد أن "غالاغر" قد أشارت إلى أن هذا التفكير المتناقض بشأن معاهدة الفضاء الخارجي لم يُترجم بعد إلى سياسة رسمية ومن المحتمل أن يواجه اعتراضاً عاماً داخل الولايات المتحدة. وختاماً، أشارت "غالاغر" إلى الحاجة إلى تدعيم مبادئ وقواعد معاهدة الفضاء الخارجي، وأثارت عدة نقاط عملية لتكون موضع مزيد من البحث: كيفية تعريف الأسلحة الفضائية `غير التدميرية` والأنشطة العسكرية `المشروعة`؛ وكيفية تحديد نطاق للعلاقة بين `الشفافية` و`السيطرة` بخصوص القضايا العسكرية يؤدي إلى إيجاد أوضاع ملائمة تقوم البلدان في ظلها بفتح باب المناقشات في هذا الصدد؛ وما المفهوم `بتحقيق استقرار` الآثار الاستراتيجية في ظل البيئة القائمة اليوم؛ وما هي الخطوات القادمة في مسألة الدفاع ضد القذائف في الوقت الذي لم تعد فيه الآن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية قائمة.

وأجرى المشاركون مناقشات موضوعية بشأن عدة نقاط أثّرت في العروض المقدمة.

- رحب كثيرون ترحيباً إيجابياً بالربط بين الجهود المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والنظم الدولية الأخرى المتعلقة بضبط التسلّح ونزع السلاح. واعتبر أحد المشاركين مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ فرصة لجعل قواعد هذه المعاهدة أكثر صلة بالواقع وجعلها تسهم في الحد من البواعث الدافعة إلى وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. فتسليح الفضاء الخارجي، هو، كما عبر عن ذلك أحد المشاركين، شكل من أشكال الانتشار الرأسي. وعلاوة على ذلك، أضيف أن الموقف الاستباقي من جانب الولايات المتحدة ضد نشر أسلحة الدمار الشامل على كوكب الأرض ينبغي أن يشكل ذات السبب الذي من أجله لا توضع أسلحة في الفضاء الخارجي في المقام الأول.
- انقسمت الآراء بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي تعديل معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ أم لا بغية توسيع نطاق الحظر لكي يشمل جميع الأسلحة. وبينما نوقش هذا المقترح في محافل رسمية، فإن بعض المشاركين قد أصرّوا على أن فتح الباب أمام تعديل هذه المعاهدة سيؤدي إلى تحقيق خسائر أكثر مما يحققه من مكاسب.
- فيما يتعلق بقضية التحقق، أشار البعض إلى أنه بينما يجري على نحو مفهوم تخطي هذه القضية في ضوء واقع المفاوضات الدولية، فإنه ينبغي ألا يحدث ذلك دون أن يُذكر أنه في حالة فرض حظر على الأسلحة أو فرض نظام حصانة فيما يتعلق بالأصول الفضائية المدنية/ذات الأغراض السلمية، ينبغي إقامة نظام متعدد الأطراف للتحقق.

ورداً على الأسئلة التي أثّرت بشأن نقطة إنشاء محفل بديل للعمل بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بالنظر إلى المآزق المستمر في مؤتمر نزع السلاح في هذا الصدد، اقترح إنشاء محفل بديل يتبع الجمعية العامة في شكل فريق عامل مفتوح العضوية. ومن شأن مثل هذا الهيكل أن يفيد أيضاً في تصحيح الثغرات الموجودة في النظم القائمة، مثل تجاهل الأسلحة من غير فئة أسلحة الدمار الشامل.

الجلسة الرابعة: مراقبة الفضاء ورصده والامتنال للصكوك الدولية

أبدى "مايكل كريبون" من مركز ستيمسون ملاحظة مفادها أنه لا يوجد توافق آراء عام على أن الصكوك الدولية تعطي ضماناً كاملاً لمراقبة الفضاء ورصده بشكل حقيقي. وقدم "كريبون" حجة مفادها أن مدونة قواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية (٢٠٠٢)، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار (٢٠٠٣)، ومدونة قواعد السلوك الأوروبية لتخفيف الحطام الفضائي (٢٠٠٤) هي سوابق تبين أن التقدم المحرز بشأن مراقبة الفضاء ورصده قد أدى إلى وضع مبادئ عامة وإلى التوصل إلى التزامات متواضعة وتدابير محدودة لبناء الثقة لا تمثل المراقبة والرصد الحقيقيين والفعالين المطلوبين.

ومن الممكن تحقيق رقابة ورصد حقيقيين إذا أمكن وضع مدونة لقواعد السلوك بشأن الفضاء. وإذا أُخذت في الحسبان القواعد الموجودة بالفعل (معاهدة الفضاء الخارجي)، واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين، واتفاقية المسؤولية الدولية، واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (الاتحاد الدولي للاتصالات)، والثغرات القائمة فيها والأخذ بأحكام رئيسية (عدم القيام بمجمات محاكاة، وعدم القيام بمناورات خطيرة، وعدم استخدام الليزر استخداماً ضاراً، والتخفيف من الحطام الفضائي، وفرض قيود على أسلحة الفضاء)، ينبغي أن يكون من الممكن وضع مدونة قواعد سلوك تمنع إساءة استعمال الأصول الفضائية وتمنح الأمن الفضائي لجميع المعنيين عن طريق المراقبة والرصد. وهذا يتطلب، إلى جانب قدر كبير من العمل من جانب الخبراء، وضع مجموعة ضمانات لتحقيق الطمأنينة (الرصد التعاوني، الشفافية، التسجيل، الإخطار، إدارة الحركة، عدم التدخل لأغراض تجارية) تركز على التحقق الفعال. وفي هذا الإطار، يجب على الحكومات إقامة برامج وطنية للتحقق من تسليح الفضاء ومنعه.

وسُلطت الأضواء على أهمية نظام للتحقق من اتفاق دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وُبُحثت العناصر العملية المحددة للتحقق. والجهود المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مثل المقترح المشترك الروسي - الصيني المقدم إلى نزع السلاح، هي في جوهرها تدابير للحظر. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون التحقق هو العنصر الأساسي في اتفاق دولي. وأشير إلى عمليات التفتيش الموضعي، بما في ذلك إقامة قاعدة دائمة للتفتيش في المحطات الفضائية، على أنها تمثل أحد خيارات التحقق. وهذا قد يكون خياراً رخيصاً يمكن التنبؤ به ويمكن من الناحية التقنية، على عكس نظم الرقابة والتحقق من الأرض إلى الفضاء أو استخدام ساتل محدد لعمليات التفتيش. ومع ذلك، وبينما يمكن الحكم بسهولة على هدف التحقق، فإن من المهام الصعبة تعريف "موضوع التحقق"، وفي هذه الحالة تعريف "الأسلحة الفضائية" و"التهديد باستعمال القوة ضد أجسام فضائية أو استعمالها فعلاً". ولا يمكن التعبير في سياق التحقق عن جميع أحكام المعاهدة كما أنه ليست جميع الصكوك القانونية الدولية تتطلب نظاماً للتحقق. والتحقق من الامتنال لمعاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو أمر يمكن تحقيقه في إطار بروتوكول منفصل، ولكن ذلك سيتطلب مزيداً من التقييم للسياق السياسي والمالي والتقني الذي يركز عليه الاتفاق. وعلى الرغم من الدور الأساسي للتحقق، فلن يمكن تحقيق تقدم جوهري بشأن اتفاق قانوني دولي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يمكن على نحو معقول تأجيل المناقشات المتعلقة بالتحقق، في الوقت الذي يجب فيه تشجيع التدابير الرامية إلى تدعيم الثقة والشفافية.

ونوقشت مسألة أهمية المعاهدات، وخاصة تلك المتصلة بضبط التسليح (بما في ذلك الفضاء الخارجي) من أجل السلام العالمي. ويتسم الفضاء الخارجي اليوم بأن له من الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى الدول ما كان للأسلحة النووية منذ بضعه عقود. وتمثل تكنولوجيا المعلومات الآن الفارق بين كسب الحرب وخسارتها، فهي تسمح للدول بجمع بيانات محددة بغية منع و/أو تنفيذ هجمات. وفي الواقع يمكن للأسلحة الفضائية أن تدعم استعمال الأسلحة على كوكب الأرض. وقد رُئي أن من المهم، لمنح الأمن لجميع البلدان، منع تسليح العالم والفضاء عن طريق الاتفاق العام على معاهدات تتعلق بضبط التسليح وتنفيذ هذه المعاهدات، بما في ذلك مراقبتها ورصدها بصورة فعالة.

والتطوير المستمر لتكنولوجيا الدفاع ضد القذائف التسيارية، ووزع منظومات الدفاع ضد القذائف التسيارية، وسياسة مواصلة السيطرة الفضائية يجب النظر إليها جميعاً على أنها جزء من مشكلة تسليح الفضاء الخارجي. والصك القانوني الجوهرية الذي ينظم أنشطة الفضاء الخارجي، وهو معاهدة الفضاء الخارجي، يتسم بوجود ثغرات فيه فيما يتعلق بمنع تسليح الفضاء الخارجي، ولم يجر التوصل إلى أي توافق دولي في الآراء بشأن كيفية التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه الفضاء الخارجي. بيد أنه قد قُدمت مقترحات هامة فيما يتعلق بالتحقق (مثل الورقة غير الرسمية المعنونة 'جوانب التحقق المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي'، والتي عرضها الوفدان الصيني والروسي في مؤتمر نزع السلاح في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤). وهذه المقترحات هي نقاط مرجعية وحيية في تعريف قدرات وخصائص تدابير التحقق الفعالة، مثل عمليات التفيتش الموقعي التي يُضطلع بها في مواقع الإطلاق وتقوم بها أفرقة مراقبين دولية.

وتدابير التحقق الفعالة ضرورية حقاً لتدعيم ثقة الدول الأطراف في المعاهدة. بيد أنه بالنظر إلى أنه لم يوزع في الفضاء الخارجي أي سلاح حتى الآن، فإن التدابير التي تجري مناقشتها ذات طبيعة وقائية محضة، ويجب أولاً تحقيق توافق في الآراء بشأن منع الأنشطة المعنية وليس التحقق منها. وإذا جرى التوصل إلى منع تسليح الفضاء الخارجي على أساس إرادة سياسية مشتركة، يكون من الأسهل تناول القضايا الأخرى مثل التحقق.

وعقب العروض التي قُدمت، تبادل المشاركون الآراء بشأن ما ينبغي وضعه في الحسبان لتناول مسألة مراقبة ورصد الفضاء:

- الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل بشأن إعداد معاهدة لمنع تسليح الفضاء الخارجي، تتضمن أساليب للتحقق.
- فائدة إعداد مدونة لقواعد السلوك تشمل عناصر تتعلق بعدم وزع أسلحة وعدم استعمال أي أشعة ليزر ضارة (على أن تؤخذ في الحسبان حقيقة أنه ليست جميع أنواع أشعة الليزر يمكن حظرها).
- الحاجة إلى وضع تعريف واضح للأسلحة الفضائية كجزء هام من أي معاهدة وإلى استحداث نظام جدي للتحقق يجب أن يشمل جميع الدول الأطراف. وأشار إلى قضية نطاق مفهوم التحقق،

وهو نطاق مساء تعريفه، باعتباره جزءاً من المشكلة، بالنظر إلى أنه يحول دون استحداث نظام فعال للتحقق.

- أهمية الاستعداد السياسي وأهمية عدم اعتبار عدم التوصل إلى اتفاق بشأن التحقق عقبة أمام عقد معاهدة لمنع تسليح الفضاء الخارجي، على أساس أن يوضع في الاعتبار أنه قبل التحدث عن التحقق فإن من المهم تعريف ما سيجري التحقق منه.
- استخدام فريق خبراء لوضع مفاهيم عامة سيُستفاد منها في تنفيذ المعاهدة.

الجلسة الخامسة: الطريق إلى الأمام

أكدت الملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها "تيريزا هيتشيتز" من مركز معلومات نزع السلاح على أنه ما زال يوجد وقت للقيام بجهود دولي لمنع إدخال أسلحة فضائية، عن طريق المنع ومراقبة الفضاء. ويجب أن يركز هذا الجهد الدولي على إلزام الدول التي ليس لديها استعداد سياسي واضح للاشتراك في حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي (أي الولايات المتحدة)، بالمشاركة في المجالات التي يكون من صالحها القومي بصورة مباشرة التعاون فيها في المستقبل القريب مع القوى الأخرى التي تتراد الفضاء.

ووفقاً لتركيز الجهود هذا، يلزم بذل جهود علمية ودبلوماسية لتشكيل تفاهم مفاده أن تسليح الفضاء الخارجي سيعرض شتى المصالح الوطنية للخطر، مما يثني الدول عن مواصلة تحقيق القدرات التدميرية المضادة للفضاء. ويمكن أن يكون العمل بشأن تخفيف الحطام الفضائي فرصة جيدة للبدء في بناء هذا التفاهم، لأن هذا الخطر المعروف الذي يعترض العمليات في الفضاء، والذي لا يميز بين الأصول التابعة للعدو وتلك التابعة للأصدقاء له صلة واضحة بالمصالح الوطنية للدول. وقد بدأت بالفعل لجنة متخصصة وهيئة مشتركة بين الوكالات (لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأراضي السلمية ولجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحطام الفضائي) في وضع مبادئ توجيهية طوعية من أجل جميع القوى التي تتراد الفضاء على أمل إيجاد مبادئ توجيهية دولية واضحة تُقبل وتُنفذ بصورة عامة فيما يتعلق بالعمليات الفضائية. ويمكن تطبيق هذا المنطق على كامل مجال الأمن الفضائي. ويكون ذلك بالتأكيد على الحاجة إلى توفير بيانات أكثر موثوقية مستمدة من مراقبة الفضاء بغية رصد هذا الحطام، وتقاسم البيانات المدارية الأساسية داخل شبكة متكاملة، وتحسين تسجيل السواتل وتتبع حركة الأجسام الفضائية. وخلصت "هيتشيتز" إلى أن من المهم إشراك جميع الدول في الحوار المتعلق بأمن الفضاء الخارجي، بدلاً من عزل دولة واحدة بسبب موقفها من تسليح الفضاء. وقالت إن التدابير التي تشجع على التعاون فيما بين القوى التي تتراد الفضاء في مجالات لديها مصلحة متبادلة هي مفتاح التقدم بشأن ضمان أمن الفضاء الخارجي.

ونبهت "ريبيكا جونسون" من معهد المختصرات (Acronym Institute) المشاركين إلى الموقف الغامض للاتحاد الأوروبي في تعاونيه مع الولايات المتحدة بشأن البرامج الفضائية. وتناولت "جونسون" المسألة المحددة المتعلقة بموافقة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على استحداث برنامج طباقى نشط للدفاع ضد القذائف التسيارية التعبوية. واعتمد الناتو مصطلحاً غامضاً هو "الحماية المتعددة الطبقات من التهديدات القادمة" في مسعى منه إلى تحقيق منظومة متماسكة تُدمج معاً منظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية والدفاع ضد القذائف

المتوسطة المدى ومراقبة الاتصالات وأجهزة الاستشعار. وحذرت جونسون من غموض هذا المصطلح لأنه يجعل الدفاعات ضد القذائف أقل قابلية للتحسب للتدابير الملموسة التفصيلية ويدمج مصلحة الولايات المتحدة في الهيمنة على الفضاء ضمن جدول أعمال "الناتو". ولدى الاتحاد الأوروبي على وجه الإجمال موقف مؤيد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولا سيما بمبادرات من حكومات أوروبية معينة مثل ألمانيا والمملكة المتحدة. وبينما تؤيد الوكالة الفضائية الأوروبية تطوير الأصول الفضائية للأغراض السلمية واستخدام الفضاء للأغراض السلمية، فإنه يوجد تناقض أساسي بين السياسة الفضائية للاتحاد الأوروبي والسياسة الدفاعية الفضائية للناتو يلزم معالجته. وطلبت جونسون إلى الاتحاد الأوروبي والناتو والوكالة الفضائية الأوروبية أن تتعاون معاً، كما طلبت إلى الاتحاد الأوروبي أن يشترك بقدر أكبر مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. وأشار أيضاً إلى ضرورة جعل المقترح المقدم من مصر وسري لانكا إلى الجمعية العامة أكثر صلة بالموضوع وأنه ينبغي اقتراح إنشاء فريق خبراء يُعنى بالتحقق.

وتمخضت المناقشة المتعلقة بكيفية الحفاظ على الأمن في الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في هذا الفضاء عن طرح ثلاثة خيارات للاختيار من بينها:

١ - الامتناع عن فرض أي قيود على استخدام الفضاء الخارجي. ولن يقود ذلك إلى أي نتيجة وسيعرض للخطر استخدام الفضاء في الأغراض السلمية بالنظر إلى أنه ستوضع في المدار أنواع شتى من الأسلحة.

٢ - وضع قيود محدودة على استخدام الفضاء الخارجي وذلك بالاعتماد على الضغط الدولي والاستعداد السياسي الوطني. ويعتمد هذا الخيار على بذل جهود سياسية دولية لمعارضة تسليح الفضاء الخارجي. بيد أن الاستعداد السياسي ليس كافياً للحفاظ على سلمية الفضاء الخارجي، ويتعين الجمع بينه وبين صكوك قانونية ملزمة قانونية بغية تقييد استحداث ووزع أسلحة فضائية.

٣ - استحداث تدابير قانونية صارمة للفضاء على الخطر في مهده. ويبدو أن هذا هو أكثر طريق تبشيراً بالأمل. فعلى مدى السنوات، استحدث المجتمع الدولي عدداً من الصكوك التي تنظم الوصول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه. وهذه الصكوك تشمل: تنظيم حماية المركبات الفضائية، والمسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها أجسام فضائية، وتدابير بناء الثقة، وحظر وضع أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل في مدار حول الأرض أو على الأجرام السماوية، وحظر عسكرة القمر، وحظر تطوير وتجربة ووزع منظومات دفاع ضد القذائف ومكوناتها في الفضاء الخارجي. بيد أن هذه الصكوك، التي هي مكونات لهذا الخيار، ما زالت محدودة جداً. فمعاهدة الفضاء الخارجي وحدها تحظر وزع أسلحة فضائية وأسلحة دمار شامل أخرى في الفضاء الخارجي، تاركةً بلا ضبط الأنواع الأخرى من الأسلحة التقليدية و/أو أسلحة المفاهيم الجديدة. ولمواجهة هذه المشكلة، يتعين علينا تحقيق التناسق في النظام القانوني الدولي المتعلق بالفضاء الخارجي، ويتعين علينا بوجه خاص ضمان أن نستحدث نظاماً شاملاً يمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح في هذا الفضاء. ويوجد بالفعل أساس فكري سليم يمكن البناء عليه. وتعكس هذا الأساس المقترحات المقدمة من عدة دول في الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح. ويشكل مؤتمر نزع السلاح بوجه خاص هيئة تفاوضية ذات كفاءة يجب أن تستفيد منها الدول استفادة كاملة لتحقيق اتفاق عام بشأن المبادئ والأنظمة المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ومع وجود هذين العنصرين، وهما الأساس الفكري ووجود هيئة تفاوضية، ينبغي للدول أن تنظر في بدء نظام قانوني دولي مناسب لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

وتبادل المشاركون التعليقات، وأعربوا عن الأفكار التالية:

- ينبغي عدم اعتبار الرصد خياراً باهظ التكلفة لأن الرصد سيُدعم بتدابير لبناء القدرات.
- يتعين علينا القيام بتعزيز التزامنا السياسي وإشراك الجهات الفاعلة العالمية الرئيسية.
- لا يشكل الوعي مشكلة في هذا الصدد، لأنه ينمو بالفعل وهو يسير على الطريق.
- من المهم اتخاذ نهج تعاوني ما دام هذا النهج يسير في اتجاه ضمان ورصد استخدام الفضاء الخارجي، وضمان وصول الكافة إلى هذا الفضاء.

الجلسة الختامية - موجز المناقشة والتفكير في المستقبل

أشار السيد هيو إكسياودي سفير جمهورية الصين الشعبية لشؤون نزع السلاح إلى أن المؤتمر قد بلور توافق الآراء المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وعمّق من فهم جميع الأطراف لأهمية ضمان الأمن الفضائي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء عن طريق الوسائل القانونية والسياسية. وقال إن من رأيه أن المؤتمر قد خرج بمجموعة من التوصيات المفيدة، بما في ذلك تحسين معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، والمشاركة البناءة والتعاون، والتحقيق، والإعلان الانفرادي بعدم المبادأة بوزع أسلحة في الفضاء الخارجي، ومدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بالفضاء، والتفاوض على صك قانوني لمنع تسليح الفضاء الخارجي، وضمان الأمن المشترك في الفضاء وما إلى ذلك، وهي أمور يتعين على المجتمع الدولي القيام بمزيد من بحثها. وأخيراً، طلب إلى جميع المشاركين العمل معاً للحفاظ على فضاء خارجي سلمي من أجل الأجيال القادمة.

ورحب السفير "ليونيد سكوتنيكوف"، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مؤتمر نزع السلاح، بالمساهمة الجوهرية التي أسهم بها هذا المؤتمر على أيدي مشاركين ذوي كفاءة عالية، ومنظمات دولية معنية، وعلماء وأكاديميين خبراء آخرين. وقد أعيد في هذه المناسبة تأكيد موقف شتى الدول بالحفاظ على الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة. وأشار إلى الأمن الفضائي بوصفه قضية أمنية عالمية رئيسية، إلى جانب عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب. فأى إجراء تتخذه أي دولة ويكون معناه وضع أسلحة في الفضاء الخارجي سيؤدي بلا شك إلى تقويض الأمن الدولي، ويمثل خطوة كبيرة إلى الوراء في الجهود المتعلقة بنزع السلاح. وقد أتاح هذا المؤتمر فهماً أعمق بخصوص الصكوك القانونية الدولية الرامية إلى ضمان الأمن الفضائي. فالمعاهدات القائمة توجد بها ثغرات وهي لا تكفي للقيام على نحو فعال بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي اليوم. وقدم السفير سكوتنيكوف حجة مفادها أنه يمكن تحقيق المنع إذا أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن صك قانوني دولي يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقال إن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب محفل متعدد الأطراف لإجراء مناقشات بشأن مسألة منع حدوث سباق التسلح هذا، ومن المهم متابعة المبادرات المعنية. وأعرب السفير سكوتنيكوف عن أمله في أن تجد المرونة التي أبدتها بالفعل روسيا والصين مرونة مقابلة.

وقدمت "باتريشيا لويس"، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، موجزاً للقضايا التي جرى تناولها ولاحظت أن المناقشات قد رفعت قضية الأمن الفضائي إلى مستوى جديد من العجلة والإلحاح السياسيين. ويعتبر زخم المناقشات التي تدور حول العالم جانباً مشجعاً. وأحاطت "باتريشيا لويس" علماً بالنقاط التالية:

- إن الفضاء ملك للجميع، والخراب في الفضاء يعني الخراب للجميع.
- التعاون هو مفتاح تناول الأنشطة الفضائية، ليس فقط لكون الفضاء تراثاً مشتركاً للجميع ولكن أيضاً بسبب التكاليف الكبيرة التي ينطوي عليها استكشاف الفضاء.
- إن الفجوة في القدرات التكنولوجية آخذة في التزايد. فحجم الاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجيين والمشاركة في الأنشطة الفضائية من جانب مستثمرين تجاريين هما أمران ينبغي أن نظل مهتمين بهما كما ينبغي أن تكون لنا جميعاً فيهما مصلحة.
- إن الفوضى المتصلة بالخطام الفضائي ستضر بمصالح الجميع وستنهى الاستكشاف البشري للفضاء.

ومن باب التفكير للمستقبل، ينبغي أن تكون إحدى أولويات المجتمع الدولي هي التوصل إلى برنامج عمل. فما زالت توجد قضايا معلقة تتطلب مزيداً من الدراسات والمناقشات - مثل وضع تعريف واضح ذي حجية لمفاهيم `التسليح` و`الأضرار التي يمكن ردها/الدائمة`، وكذلك بشأن التفاصيل المحددة لوضع نظام للتحقق إما في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في مؤتمر نزع السلاح.

واعتبرت "باتريشيا لويس" الاستعراض السنوي الذي تجريه مؤسسة مؤشر الأمن الفضائي عنصراً هاماً من عناصر العمل الدولي بشأن هذه القضية. وعلاوة على ذلك فإن مبدأ الأمن التعاوني يشكل إسهاماً إيجابياً وهو ما تتسم به أيضاً المقترحات المقدمة إلى الجمعية العامة من بلدان مثل مصر وسري لانكا. ورأت باتريشيا لويس أنه بالنظر إلى التوافق الحقيقي بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح الدول الأخرى بشأن قضية الفضاء الخارجي، يمكن للمناقشات البناءة حول قضية المصالح المشتركة أن تفيد في تحقيق تقدم في هذا الصدد في المحافل الدولية. وتستحق ورقة العمل المشتركة الصينية - الروسية مزيداً من النظر فيها في مؤتمر نزع السلاح. وختاماً، قالت باتريشيا لويس إنها تتطلع إلى البلد التالي الذي يخطو خطوة هامة على غرار الإعلان الروسي بعدم المبادأة بوزع أسلحة في الفضاء.

— — — — —